# الأدفاق التجارية

## المقدّمة

تكثّفت الأدفاق التجاريّة منذ بداية تسعينات القرن العشرين بفضل تضافر عدّة عوامل مساعدة وهو ما دعّم عولمة التجارة التي أضحت تهمّ أطرافا عديدة. غير أنّ هذه الأدفاق رغم ما شهدته من تنام وما تؤكّده من ترابط لأجزاء المجال العالمي، ظلّت تجسّد عدم التكافؤ بين البلدان المتقدّمة والبلدان النامية.

## I - أدفاق تجاريّة متنامية

ارتفعت قيمة الأدفاق التجاريّة العالميّة خلال الرّبع الأخير من القرن المنقضي باطّراد نتيجة تأثير عوامل تنظيميّة واقتصاديّة وتقنيّة.

### 1- ارتفاع حديث ومتسارع للأدفاق التجاريّة في العالم

#### أ- نموّ ملحوظ منذ بداية التسعينات

نمت الأدفاق التجاريّة العالميّة باطّراد فبلغ إجمالي قيمتها 15833 مليار دولار سنة 2009 مجسّدا بذلك أحد مظاهر **العولمة*** التي يشهدها العالم. وشمل التزايد أدفاق السلع التي قاربت قيمتها 12500 مليار دولار، وأدفاق الخدمات التجاريّة التي تضاعفت قيمتها حوالي تسع مرّات خلال الفترة 1980-2009 لتبلغ 3345 مليار دولار[1].

ويجسّد هذا الارتفاع تسارع نسق نموّ الأدفاق التجاريّة منذ سنة 1980. فعلى الرغم من بعض التذبذب السنوي الناجم عن تقلّبات الوضع الاقتصادي العالمي، حافظت الأدفاق التجاريّة خلال التسعينات على نسبة النموّ التي سجّلتها خلال العشريّة السابقة بل ارتفع متوسّط نموّها السنويّ إلى 10% بين 2000 و2009. كما شمل هذا النموّ المتسارع جزئي العالم وسُجّلت أرفع نسبه بالبلدان النامية التي انضمّ عدد متزايد منها إلى المنظّمة العالميّة للتجارة وحرّر مبادلاته التجاريّة منذ ثمانينات القرن الماضي، و **بمجموعة البلدان المستقلّة*** التي انخرطت في اقتصاد السوق منذ مطلع التسعينات [2].

#### ب- تدعّم حصّة الأدفاق التجاريّة في اقتصاد العالم

تنامت حصّة الأدفاق التجاريّة من الناتج الداخلي الخام العالمي بصورة منتظمة منذ ستّينات القرن العشرين وتعزّزت هذه المكانة بالخصوص منذ التسعينات فأصبحت المبادلات التجاريّة تشمل 28% من الناتج الداخلي الخام العالمي سنة 2005 وتجسّد ترابط أجزاء المجال العالمي ونشوء نظام تجاريّ عالميّ. على أنّ هذا النموّ على أهمّيته لم يفض إلى عولمة كاملة للأدفاق التجاريّة، كما تظلّ الأدفاق ضمن الإقليميّة تمثل الجزء الأكبر من إجمالي قيمة الأدفاق التجاريّة العالميّة[14]. ويدلّ ذلك على الصعوبات والعراقيل التي تلاقيها الاتّفاقيّات متعدّدة الأطراف التي تحرص المنظّمة العالميّة للتجارة على إحلالها محلّ الاتّفاقيّات التجاريّة الثنائيّة، كما يجسّد ضعف اندماج العديد من بلدان العالم لا سيّما بلدان الجنوب في النظام التجاري العالمي[16].

### 2 - نموّ ناجم عن تضافر عدّة عوامل

ارتبط نموّ الأدفاق التجاريّة العالميّة بالتحوّلات التي شهدها توطّن أنشطة الإنتاج في العالم، كما نتج عن التحرير المتزايد للتجارة العالميّة وعن توفّر عوامل تقنيّة ملائمة.

#### أ-نموّ مواكب لتحوّلات الاقتصاد العالمي

واكب تنامي الأدفاق التجاريّة ما شهده العالم من عولمة للاستثمار **الأجنبي المباشر*** وارتفاع مطّرد لعدد فروع الشركات عبر القطريّة التابعة للبلدان المتقدّمة وانتشارها في أنحاء العالم للاستفادة من فوارق كلفة الإنتاج أو لاقتحام مختلف الأسواق [8]. كما ارتبط تكثّف أدفاق السلع بإقامة الشركات عبر القطريّة الكبرى تقسيما عالميّا للانتاج يستند إلى مبدأ تجزئة عمليّة الإنتاج قصد التحكّم في كلفة الإنتاج والنفاذ إلى مختلف

الأسواق[3]. وقد شمل التقسيم العالمي للإنتاج علاوة عن الشركات الصناعيّة مثل "جنرال موتورز" الأمريكيّة[4]. و"فيليبس" الهولنديّة و"سوني" اليابانيّة، قطاع الخدمات إذ وطّنت شركات البلدان المتقدّمة خدمات الاتّصال والمعلوماتيّة والمحاسبة وبعض مراحل البحث العلمي في بلدان نامية.

ونتيجة لذلك تكثّفت الأدفاق التجاريّة بين الشركات عبر القطريّة وأ سواق التزويد والاستهلاك القطريّة، وتبادلت الشركات الأمّ وفروعها المنتشرة في كلّ أ جزاء المجال العالمي كميّ ات متزايدة من السلع في إطار المبادلات ضمن الشركات التي أضحت تمثّل ثلث المبادلات التجاريّة العالميّة[3].

دعّمت استراتيجيّات **التصنيع الحاثّ على التصدير*** التي اتّبعتها أ غلب بلدان الجنوب منذ سبعينات القرن الماضي الأدفاق التجاريّة، إ ذ ازدادت قيمة مواد التجهيز المستوردة من قبل هذه البلدان ونمت صادراتها من المنتجات المعمليّ ة بنسق حثيث في إ طار **المقاولة الساندة***. كما نتج تنامي الأ دفاق التجاريّ ة عن تحرير التجارة في إطار سياسة **الانفتاح الاقتصادي*** التي راهنت عليها جلّ بلدان الجنوب منذ أواسط الثمانينات من القرن الماضي وعن تطبيق برامج الإ صلاح الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي على البعض منها [5].

### ب– تحرير مطّرد للتجارة العالميّة

أفضت جولات المفاوضات التي نظّمت في إطار الاتّفاقيّة العامّة للتعريفات والتجارة (الغات) منذ سنة 1947 ثمّ ضمن المنظّمة العالميّة للتجارة بداية من 1995 إلى إبرام اتّفاقيّات متعدّدة الأ طراف ألزمت كلّ بلد عضو بالمنظمة بتمكين أعضاء المنظّ مة المائة وخمسون من نفس الامتيازات والتسهيلات التجاريّ ة التي يمنحها لأ حدها، وسمحت بخفض متوسّ ط الرسوم الجمركيّة الموظّ فة على المنتجات الصناعيّ ة المتبادلة في العالم.

وفضلا عن كونها قد شملت بلدانا اشتراكيّ ة سابقة كالصين وأنّ ه ينتظر أن تنضمّ إ ليها روسيا قريبا، فإنّ الاتّفاقيّات متعدّدة الأ طراف ستشمل في المستقبل المنتجات الفلاحيّ ة وبعض الخدمات، إ ذا ما تجاوز أعضاء المنظّمة العالميّة للتجارة خلافاتهم.

كما نمت الأدفاق التجاريّة العالميّة نتيجة إبرام عديد الاتّفاقيّات التجاريّة الثنائيّة وانخراط 148 بلدا في اتّفاقيّات إقليميّة لتحرير التجارة وإنشاء 34 منطقة للتبادل الحرّ مثل اتّفاقيّة أمريكا الشماليّة للتبادل الحرّ. كما تكوّنت أسواق مشتركة مثل سوق **المركوسور*** بأمريكا اللاتينيّة وتجمّعات اقتصاديّة إقليميّة مثل "جمعية دول جنوب شرق آسيا" أو اتّحادات اقتصاديّة أهمّها الاتّحاد الأوروبيّ [6]..

### ج– عوامل تقنيّة مساعدة

استفادت المبادلات التجاريّة من تطوّر التقنيّات البنكيّة والتأمينيّة ومن الثورة التقنيّة التي شملت ميداني الاتّصال والإ علام فخفّ ضت تكلفة الاتّصال ويسّرت إ برام الصفقات التجاريّ ة بصورة آنيّ ة وزادت في سرعة استجابة الشركات للطلب في الأسواق العالميّة. كما يسّر التطوّ ر التقني في ميدان النقل زيادة حمولة وسائل النقل البحريّ بالخصوص وارتفاع سرعتها وأسهم اعتماد **الصندقة*** في اقتصار مدّة مناولة السلع ومناقلتها وهو ما مكّن من خفض كلفة نقلها. كما سمح إنشاء الموانئ المتخصّصة مثل موانئ الحاويّات وتركيز شبكات نقل حديديّ مترابطة عابرة للقارّ ات على غرار شبكة النقل الحديدي بالاتّحاد الأوروبيّ، بتبادل كميّات كبيرة من السلع[7].

## II - أطراف متفاوتة النفوذ

ظلّت القرارات المتّعلّقة بالتجارة العالميّة إلى نهاية التسعينات بيد الشركات عبر القطريّة والبلدان المتقدّمة ولاسيّ ما منها الولايات المتحدة والاتّحاد الأ وروبي، قبل أن تُكوّ ن بعض البلدان النامية مجموعات وتكتّلات للدفاع عن مصالحها ويتعزّز حضور المنظّمات غير الحكوميّة.

### 1 – توافق خيارات المنظّمات بين الحكوميّة ومصالح الشركات عبر القطريّة

#### أ– الشركات عبر القطريّة: المحرّك الرئيسي للتجارة العالميّة

عزّ زت عولمة الاستثمار وانتشار نظام التبادل الحرّ مكانة الشركات عبر القطريّ ة على مستوى الإنتاج والأدفاق التجاريّ ة. فقد نما عدد الشركات عبر القطريّة باطّراد في ظلّ العولمة وبلغ 63000 شركة أمّ تنتمي أكبرها إلى البلدان المتقدّمة وتنتشر فروعها في كلّ بلدان العالم[8]. كما نمت صادرات هذه الفروع باطراد منذ بداية الثمانينات حتّى أضحت تستأثر بثلث الصادرات العالميّة للسلع سنة 2005 [8]. وبما أنّ استراتيجيّة هذه الشركات تستند في نفس الوقت إ لى تجزئة مراحل الإ نتاج التي تقضي بتبادل مكوّ نات المنتج الواحد بين الشركة الأمّ وفروعها، وإلى التزوّ د وترويج المنتج النهائيّ في الأسواق العالميّة، فإنّ الشركات عبر القطريّة تتحكّم في ثلثي الأدفاق التجاريّة في العالم.

وتمارس الشركات عبر القطريّ ة ضغطا كبيرا على دولها وعلى المنتديات الاقتصاديّة العالميّة مثل **منتدى دافوس*** وعلى المنظّمة العالميّة للتجارة لمزيد تحرير التجارة العالميّة[8]. كما يتحالف أكبرها مع ممثّلي بعض البلدان المتقدّ مة في المنظّمة العالميّ ة للتجارة قصد إ برام اتّفاقيّات متعدّ دة الأ طراف تزيد التجارة تحريرا وتوسّع دائرتها لتشمل الخدمات التجاريّة الخاصّة منها والعموميّة، دون اعتبار مصالح بلدان الجنوب ولا سيّما أقلّها تقدّما وأكثرها فقرا [9].

#### ب– مؤسّسات دُوليّة في خدمة تحرير التجارة

عملت القوى الاقتصاديّة الرأسماليّة الكبرى وعلى رأسها الولايات المتّحدة الأمريكيّة منذ أواسط الثمانينات وخصوصا منذ مطلع التسعينات عقب انهيار النظام الاشتراكي الذي قاده الاتّحاد السوفياتي سابقا على نشر النّموذج الاقتصادي الليبيرالي القائم على حريّة التّبادل. وتوظف هذه القوى سيطرتها على المنظّمات الدوليّة لضمان نجاح هذا السعي ولضبط التوجّهات الاقتصاديّة التي تيسّر زيادة تحرير التجارة العالميّة وشموله كلّ المنتجات، سواء كان ذلك خلال انعقاد منتدى دافوس الذي يجمع ساسة القوى الكبرى ورؤساء أكبر الشركات عبر القطريّة، أو عبر برامج البنك العالمي و**مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية*** الداعية إلى تطوير التجارة لتحقيق النموّ الاقتصاديّ أوعن طريق برامج الإصلاح الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي خلال الثمانينات على عديد البلدان النامية.

### 2 – المنظّمة العالميّة للتجارة : طرف رئيسيّ في تنظيم التجارة العالميّة

#### أ– دور محفّز على تحرير التجارة

عملت المنظّمة العالميّ ة للتجارة منذ إ نشائها سنة 1995 على تدعيم ما أ رسته جولات الاتّفاقيّة العامّة للتعريفات والتجارة منذ 1947 من قواعد لتحرير تجارة المنتجات الصناعيّة وعزّ زت نفوذها بامتلاك هيكل لفضّ النزاعات بين البلدان الأعضاء وتنظيم ستّ ندوات وزاريّة بغية توسيع تحرير المبادلات ليشمل المنتجات الفلاحيّة والخدمات[5 ]. فبعد أن حرّ رت مبادلات المنتجات المعمليّة، توصّ لت البلدان الأ عضاء خلال الندوة الوزاريّ ة السادسة بهونغ كونغ في ديسمبر 2005 إلى اتّفاق مبدئيّ يقضي بخفض الرسوم الجمركيّة الموظّفة على المنتجات الفلاحيّة المتبادلة ويلزم بلدان الشمال وخصوصا الولايات المتّحدة الأمريكيّة والاتّحاد الأوروبيّ بخفض الدعم الفلاحي أو التخلّي عنه[10 ]. على أنّ ما تحقّ ق من نجاح يعكسه ازدياد عدد البلدان الأعضاء بالمنظّ مة، والتحرير المتزايد للتجارة العالميّة لا يخفي حدّ ة النزاعات التجاريّة بين أعضاء المنظّمة (314 شكوى بين 1995 و2005) والمعارضة التي باتت تلاقيها المنظّمة من قبل الأطراف الجديدة.

#### ب– الأطراف الجديدة داخل المنظّمة العالميّة للتجارة

تَعتبر بلدان الجنوب أنّ الاتّفاقيّات متعدّدة الأطراف تخدم مصالح القوى الكبرى وشركاتها عبر القطريّة ولم تفض إلى إرساء نظام تجاريّ عالميّ متكافئ، وهو ما دفع بعضها إلى التكتّل. فقد أدّ ى الخلاف حول مسألة الدعم الفلاحي الذي تقدّمه البلدان المتقدّمة لفلاّحيها ولصادراتها الفلاحيّة إلى فشل ندوة كنكون بالمكسيك سنة 2003 عقب تكوّ ن مجموعة العشرين التي تزعّ مها البرازيل وطالبت البلدان المتقدّ مة وخصوصا منها

الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبيّ بإلغاء كلّ أشكال الدعم الفلاحيّ وإعلان تاريخ محدّد لذلك. وعلاوة عن هذا القطب المعارض الرئيسيّ، تكوّنت مجموعات أخرى مثل **مجموعة "كايرنس"*** و**"مجموعة العشرة"*** و**"مجموعة الثلاثة والثلاثين"*** . ولئن اختلفت مصالح هذه الكتل فإنّها تلتقي جميعا في معارضتها للولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبيّ بخصوص ملفّ الدعم الفلاحي. وتفسّر هذه المعارضة وصعوبة اتّخاذ القرارات بالإجماع ضمن منظّمة أصبحت تعدّ 150 عضوا، قرار تعليق جولة مفاوضات الدوحة في جويلية 2006.

تعزّز حضور المنظّمات غير الحكوميّة في مفاوضات المنظّمة العالميّة للتجارة خلال التسعينات فبلغ عددها 1000 منظّمة خلال ندوة هونغ كونغ في ديسمبر 2005 ودعم مطالبة بلدان الجنوب بإرساء نظام تجاريّ منصف يراعي أهداف التنمية ومصالح البلدان الفقيرة وخصوصياتها[11]. وتوفر بعض هذه المنظّمات مثل "التّحالف جنوب" و"أكسفام" الدراسات والخبرات لوفود بلدان الجنوب في مواجهتها للبلدان الغنيّة خلال المفاوضات التجاريّة، كما تنظّم الحملات الإعلاميّة والمظاهرات المناهضة للعولمة وللتحرير الشامل للتجارة على هامش اجتماعات المنظّمات الدوليّة[12].

## III - أدفاق تجاريّة غير متكافئة

لئن تنامت الأدفاق التجاريّة بكلّ القارّات وأغلب الأقطار بصفة ملموسة، فإنّ ذلك لم يحدّ من عدم تكافئ النظام التجاري العالمي ولم يضمن تعميم الاستفادة من تحرير التجارة العالميّة.

### 1 - مبادلات تجاريّة تستأثر بها بلدان الشمال

#### أ– الثالوث : أهمّ قطب تجاريّ في العالم

استغلّت البلدان المتقدّمة تحكّم شركاتها عبر القطريّة في الاستثمار الأجنبي المباشر وانتشارها في المجال العالمي، كما وظّفت ضخامة إنتاجها ونجاعة شركاتها التجاريّة ومؤسّساتها البنكيّة وبورصاتها واستفادت من تنامي طاقة استهلاك سكّانها لتستأثر بحوالي ثلثي مبادلات السلع والخدمات في العالم سنة 2009 رغم التراجع النسبيّ لحصّتها مقارنة بما كانت عليه سنة 1980[13].

ويبرز الثالوث ضمن هذه البلدان بسيطرة واضحة على أدفاق السلع والخدمات في العالم إذ يحتكر أكثر من نصف مبادلات السلع سنة 2005 بفضل امتلاكه قوّة إنتاجيّة وتصديريّة هائلة وطاقة استهلاك ضخمة. ويضمّ الثالوث الاتّحاد الأوروبي وهو أكبر مجال تجاري في العالم يستفيد من ضخامة مبادلاته ضمن الإقليميّة ومن حيويّة مبادلاته مع بقيّة بلدان العالم. وعلاوة عن أهميّة المبادلات ضمن الإقليميّة من مجموع مبادلاتها التّجاريّة نتيجة اندماج أقطارها ضمن تجمّعات اقتصاديّة مثل الاتّحاد الأوروبي ومناطق للتبادل الحرّ مثل منطقة التبادل الحرّ لأمريكا الشماليّة [6]، فإنّ أقطاب الثالوث تتبادل في ما بينها أهمّ أدفاق السلع في العالم سنة 2004 [14]، كما تحتكر نسبة عالية من أدفاق الخدمات التجاريّة إذ أنّها مصدر ثلثي صادرات الخدمات ومجال استقطاب 70% من وارداتها وذلك نتيجة لنزعة الثولثة التي ميّزت اقتصاداتها ولعولمة شركات خدماتها.

#### ب– البلدان العشرة الأولى: "نادي البلدان المتقدّمة"

يتأكّد عدم تكافؤ الأدفاق التجاريّة العالميّة من خلال احتكار البلدان العشرة الأوائل لأكثر من نصف مبادلات السلع في العالم سنة 2005. وتظلّ هذه المجموعة تضمّ بالأساس بلدانا متقدّمة أغلبها أوروبيّة، وذلك رغم توفّق الصين حديثا في الانضمام إليها [15]. ورغم تراجعها إلى المرتبة الثالثة بعد الصّين وألمانيا سنة 2009 ظلّت الولايات المتحدة الأمريكيّة طوال ربع القرن المنقضي أوّل مصدّر للسلع فضلا عن أنّها أكبر موردّ للسلع على الإطلاق إذ تستقطب 12,7% من واردات السلع في العالم سنة 2009. أمّا اليابان أحد أقطاب الثالوث، فإنّه تراجع إلى المرتبة الرّابعة لكنّه بقي ضمن أكبر البلدان المصدّرة منذ 1980 مستفيدا من مراهنته على التصدير ومن نجاعة شركاته التجاريّة.

وتحقّق البلدان العشرة الأولى التي تتصدّرها الولايات المتّحدة الأمريكيّة أكثر من نصف صادرات الخدمات التجاريّة وارداتها سنة 2009. وإذ تؤكّد تركيبة هذه المجموعة مكانة قطاع الخدمات على مستوى الإنتاج والاستهلاك في البلدان المتقدّمة، فإنّها تبرز توفّق الصين في اقتحام المراتب العالميّة الأولى بفضل كفاءة مواردها البشريّة التي أهّلتها لاستقطاب خدمات الإعلاميّة والمحاسبة والبحث العلمي التي غادرت البلدان المتقدّمة.

### 2 - بلدان الجنوب : مكانة هامشيّة في الأدفاق التجاريّة

#### أ- مساهمة محدودة في الأدفاق التجاريّة العالميّة

لئن نمت الأدفاق التجاريّة ببلدان الجنوب بنسق أسرع من مثيلتها ببلدان الشمال[2]، فإنّ حصّة الجنوب من إجمالي الأدفاق التجاريّة العالميّة لا تزال ضعيفة [13] كما لم تشمل نزعة الارتفاع كلّ قارّات الجنوب. فباستثناء القارّة الآسياويّة التي أضحت توفّر ربع صادرات السلع في العالم سنة 2009. استقرّت حصّة أمريكا اللاتينيّة بينما ظلّت القارّة الإفريقيّة مهمّشة في النظام التجاري العالمي إذ تقلّ حصّتها من الأدفاق التجاريّة العالميّة عن 3 % سنة 2009 [13].

وعلاوة عن ذلك فقد نجم ارتفاع حصّة الجنوب من الأدفاق التجاريّة العالميّة بالأساس عن تطوّر مساهمة آسيا الشرقيّة والجنوبيّة بفضل النموّ الذي حقّقته صادرات **التنّينات*** **والنمور*** الآسيوية من المنتجات المعمليّة[17]. كما نتج هذا الارتفاع عن نموّ صادرات الصين عقب انفتاحها منذ التسعينات [15]. أمّا ارتفاع حصّة الجنوب من أدفاق الخدمات التجاريّة في العالم إلى الربع سنة 2009 [13]. فإنّه يعزى بالدرجة الأولى إلى ما واكب توطّن فروع الشركات عبر القطريّة الغربيّة بهذه البلدان من زيادة في صادرات الخدمات باتّجاه بلدان الشمال.

#### ب- اندماج ضعيف في النظام التجاري العالمي

يعكس ضعف المبادلات ضمن الإقليميّة بين بلدان الجنوب حدود اندماجها وشدّة ارتباطها بأسواق بلدان الشمال. فخلافا لبلدان الشمال التي تتبادل أكبر نسبة من السلع ضمن أقاليمها، تظلّ نسبة الأدفاق ضمن الإقليميّة بقارّات الجنوب ضعيفة [14] إذا ما استثنينا القارّة الآسياويّة، كما لا تمثّل التجارة جنوب –جنوب رغم تناميها الحديث، سوى 40% من الأدفاق التجاريّة لبلدان الجنوب سنة 2004 [16]. وتظلّ استفادة بلدان الجنوب من تحرير الأدفاق التجاريّة محدودة بالنظر إلى إمكانياتها الإنتاجيّة وذلك بسبب ما تلاقيه منتجاتها من صعوبات في إطار نظام تجاريّ عالميّ تتحكّم فيه البلدان المتقدّمة وشركاتها عبر القطريّة وتغرق أسواقه بمنتجاتها المدعومة. كما يعوز بلدان الجنوب توفر الظروف الهيكليّة والتنظيميّة والسياسيّة السانحة، علاوة عن هشاشة الاتّحادات الاقتصاديّة الإقليميّة التي أقامتها أوعدم نجاعة ما هو موجود منها [16].

### 3 – تباين بنية أدفاق السلع بين الشمال والجنوب

تعكس بنية أدفاق السلع التغيّر الذي انطلق منذ سبعينات القرن الماضي وأفضى إلى تدعّم حصّة المنتجات المعمليّة على حساب الموادّ الأوّليّة المنجميّة والفلاحيّة، غير أنّ الفوارق في بنية هذه الأدفاق بين بلدان الشمال والجنوب لا تزال واضحة، تعبّرعن تفاوت درجة تقدّمها.

#### أ – بلدان الشمال : بنية أدفاق تجاريّة تجسّد القوّة الاقتصاديّة

تعكس بنية الأدفاق التجاريّة لبلدان الشمال درجة تقدّمها وقوّة اقتصاداتها. فعراقة التصنيع والقوّة الإنتاجيّة الصناعيّة بهذه البلدان تمثّلان أساس القوّة التصديريّة التي زادها تدعّما انتشار الشركات عبر القطريّة التابعة لهذه البلدان في العالم وتحكّمها في ثلثي الإنتاج الصناعي العالمي[17]. وتتراوح حصّة المنتجات المعمليّة من صادرات هذه البلدان بين 75 % بأمريكا الشماليّة و80 % بالقارّة الأوروبيّة وتبلغ 92% باليابان [18]. كما تحتلّ منتجات التكنولوجيا العالية مثل تجهيزات النقل والإعلام والاتّصال والأدوية...مكانة متميّزة ضمن صادرات بلدان الشمال من المنتجات المعمليّة تجسّد نجاعة قطاع البحث

والتطوير وتحكّم شركاتها في التكنولوجيا. وتمثّل المنتجات المعمليّة ثلاثة أرباع واردات بلدان الشمال نتيجة ضخامة استهلاك مجتمعاتها واقتصاداتها وأهميّة الأدفاق ضمن الشركات التي أفرزها التّقسيم العالمي للانتاج[3].

وعلاوة على ذلك تفسّر ثولثة الاقتصاد والمجتمع إسهام الخدمات التجاريّة بنسبة الثلث في الأدفاق التجاريّة لبلدان الشمال. وتمثّل الخدمات العالية أكثر من نصف صادرات هذه البلدان من الخدمات وتعدّ ركيزة أساسيّة لموازين دفوعاتها [19].

### ب – الجنوب : بنية أدفاق تجاريّة تكرّس التبعيّة والتأخّر الاقتصاديّ

أفضت سياسات التصنيع الحاث على التصدير التي اتّبعتها بلدان الجنوب وإعادة توطين الصناعة من قبل الشركات عبر القطريّة المنتمية لبلدان الشمال إلى ارتفاع حصّة بلدان الجنوب من الصادرات العالميّة للمنتجات المعمليّة منذ السبعينات، غير أنّ عدم التكافئ يظلّ قائما إذ لا تمثّل هذه الحصّة سوى نسبة الثلث سنة 2009 [17].

كما لا تمثّل المنتجات المعمليّة سوى ثلثي صادرات السلع لبلدان الجنوب وتتفاوت هذه النسبة تفاوتا كبيرا بين قارّاته، إذ تبلغ 80 % بآسيا بفضل النموّ الصناعي الذي حقّقته التنّينات والنمور الآسيويّة وحوّلها إلى "ورشة العالم"، بينما تنخفض هذه النّسبة إلى أدنى مستوياتها بكلّ من إفريقيا والشرق الأوسط[18].

ولئن توفّقت بعض **البلدان الصناعيّة الجديدة*** مثل البرازيل والمكسيك وكوريا الجنوبيّة...، في امتلاك بنية أدفاق تجاريّة ترتكز على المنتجات المعمليّة على غرار البلدان المتقدّمة، فإنّ صادرات أغلب بلدان الشرق الأوسط وإفريقيا وبدرجة أقلّ أمريكا اللاتينيّة لا تزال ترتكز بنسبة 75 % على الخامات الفلاحيّة والمنجميّة والطاقيّة وهو ما يتسبّب في تذبذب مواردها الماليّة الخارجيّة المتأتّية من التصدير. أمّا **البلدان الأقلّ تقدّما*** التي يتركّز أغلبها بالقارّة الإفريقيّة، فإنّها تصدّر خصوصا الخامات الفلاحيّة التي تلاقي صعوبات في النفاذ إلى السوق العالميّة رغم ما تتمتّع به من امتيازات تجاريّة في مبادلاتها مع بعض التجمّعات الاقتصاديّة مثل الاتّحاد الأوروبيّ وهو ما يفسّر إلى درجة كبيرة هشاشة اقتصاداتها.

وعلاوة على ذلك يتكوّن الجزء الأكبر من صادرات أغلب بلدان الجنوب من المنتجات المعمليّة من موادّ ذات قيمة مضافة متوسّطة وضعيفة تنتجها الشركات عبر القطريّة الغربيّة وفروعها المتوطّنة ببلدان الجنوب في إطار المقاولة الساندة بالاعتماد غالبا على مكوّنات تستورد من البلدان المتقدّمة[20]، وهي وضعيّة تميّز بدورها صادرات خدمات بعض بلدان الجنوب كالهند والصين، وتكرّس تبعيّتها وعدم تكافؤ نظام الإنتاج والنظام التجاري العالميّين [19].

## الخاتمــة

لئن أسهم تسارع نموّ الأدفاق التجاريّة في توطيد ترابط أجزاء المجال العالمي، ولئن سجّلت بنية هذه الأدفاق تغيّرا، إلاّ أنّ ذلك لم يفض إلى إرساء نظام تجاريّ عالميّ متكافئ يمكّن من الحدّ من سيطرة بلدان الثالوث وشركاتها عبر القطريّة على الأدفاق التجاريّة العالميّة ويضمن استفادة كلّ بلدان العالم من الاندماج ضمنه.